## عموميات الشركات ستعقد داخل «التجارة» في رمضان

قالت مصادر ذات صلة لـ «الانباء» ان وزارة التجارة والصناعة ستحصر عدد الجمعيات العمومية الى 6 جمعيات عمومية في اليوم كحد أقصى وذلك في شهر رمضان المبارك. وأضافت المصادر ان قاعة الجمعيات العمومية في الوزارة ستفتح من الساعة التاسعة صباحا حتى الثانية عشرة والنصف ظهرا. وأشارت المصادر الى ان ممثلي وزارة التجارة الذين يحضرون الجمعيات العمومية لن يخرجوا خارج الوزارة، لافتة الى ان جميع العموميات ستعقد داخل الوزارة.

● عبدالرحمن خالد

### ملاحظات عديدة قدمها «اتحاد التأمين» حول مشروع قانون التأمين الجديد

# الصحاف لـ «الأنباء»: لا يوجد إلزام على شركات التأمين بتخصيص إدارات للمخاطر

أكد رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات التأمين طارق الصحاف عدم وجود إلزام قانوني لشركات التأمين لإنشاء إدارات متخصصة للمخاطر، وان شركات التأمين حريصة كل الحرص على أن تلتزم بجميع الأحكام التنظيمية والقانونية التي تصدرها جهة الإشراف والرقابة ممثلة في إدارة التأمين بوزارة التجارة والصناعة، كما انه توجد ضمن هياكلها الإدارية إدارات يرأسها مديرو ذوو خبرة كبيرة بالإجراءات والسياسات التي تحد من المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات.

وقال في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان شركات التأمين باتت تدرك أهمية وجود إدارة للمخاطر، وذلك على خلفية الأزمة العالمية، وبدأت في إقامة دورات تدريبية منتظمة لتوعية موظفيها في هذا المجال، والاحتراز في قراراتها التي يمكن ان تتسبب في خسائر لها بالمستقبل.

وأشار الى ان لدى الاتحاد العديد من الملاحظات الأساسية على مشروع قانون التأمين والإشراف والرقابة عليه، وقد تم إرسال تلك الملاحظات الى وزير التجارة والصناعة، مشيرا الى ان الاتحاد يرى أن قانون التأمين الجديد يحتوي على مواد لإنشاء هيئة مستقلة للتأمين وأن تكون باقي مواده عبارة عن مبادئ عامة ولا تحدد أرقاما ونسبا فنية قابلة للتغيير بين فترة وأخرى مما يصعب من تعديلها في المستقبل.

طارق الصحاف

**مواد القانون الجديد مبادئ عامة ولا تحدد أرقاماً ونسباً فنية قابلة للتغيير**

**إنشاء هيئة مستقلة يأتي على رأس عمل الاتحاد وأولوياته خلال الفترة المقبلة**

وحول رؤية وخطة عمل الاتحاد خلال العام 2013 ـ 2014، قال الصحاف ان: «الاتحاد ممثلا بمجلس إدارته والامانة العامة يولي اهتماما كبيرا بالعديد من الأهداف الطموحة خلال الفترة القادمة، حيث يولي موضوع إنشاء هيئة مستقلة للتأمين اهتماما خاصا كونها الجهة الرسمية التي ستنعقد عليها آمال شركات التأمين لمزيد من التشجيع والدعم لتنال شركات التأمين وقطاع التأمين بشكل عام الدور المناسب لقدراته وعطائه في الاقتصاد الكويتي، كما ان شركات التأمين كان لها السبق في تأسيس الشركات المساهمة على مستوى الكويت والمنطقة».

ولفت الى أن الاهتمام بالتدريب كان له نصيب كبير لأنه يشكل الرافد الرئيسي في تزويد العاملين في الشركات بالقدرات البشرية في صناعة تتجدد بيئة العمل لديها بصفة مستمرة وفقا لحاجات السوق، حيث خصص الاتحاد من ميزانيته السنوية دعما ماليا لكل شركة عضو لدعم الكوادر الكويتية في مجال التدريب.

وأكد على وجود العديد من الأهداف التي يتم تحقيقها خلال لجان الاتحاد، كل وفق تخصصه، والتي من شأنها زيادة الوعي التأميني واتساع نطاق التغطيات التأمينية.

وقال فيما يخص التأمين الإجباري على السيارات: ان الاتحاد وهو يلتمس الخسائر الكبيرة الناجمة عن ازدياد عدد الحوادث المرورية وارتفاع تكلفة إصلاح المركبات بدرجة كبيرة، اتفق مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على إجراء دراسة على هذا الموضوع للوصول الى تعريفة عادلة لجميع اطراف التعامل، وحاليا الدراسة قيد العمل ولم يتم الانتهاء منها.

وفيما يخص شكاوى العملاء من شركات التأمين، قال: «ان إدارة التأمين بوزارة التجارة والصناعة هي الجهة المختصة قانونا بذلك حسب نص القانون».

● أحمد يوسف

# شركات الوساطة تطالب بمرونة في تسويات العملاء

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان شركات الوساطة تتواصل مع ادارة السوق لابداء مرونة حول قرار هيئة اسواق المال الذي ألزم بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة بإخطار الهيئة خلال يومي عمل من حصول تخلف عن السداد من قبل العملاء.

وذكرت المصادر ان شركات الوساطة ترغب في اقناع هيئة الاسواق بضرورة ان تكون هناك مرونة في هذا الشأن خاصة ان شركات الوساطة ترى ان هذا الاجراء سيحد من تنفيذ الكثير من الصفقات، لافتة الى ان بعض الشركات تتعامل مع عملاء معروفين لديها بثقة خاصة العملاء الذين لديهم ملاءة مالية وتاريخ تعامل معها.

ولفتت المصادر الى ان هذا الاجراء يمكن تطبيقه مع العميل العادي الذي يتعامل معه الوسيط بشكل غير اعتيادي.

وتوقعت المصادر ان يكون لإدارة السوق دور في هذا الشأن خاصة ان لجنة السوق قد تناولت هذا الامر من قبل في نقاشاتها.

يذكر ان هيئة الاسواق طالبت ببيان بحالات التخلف عن السداد من الاشخاص المتعاملين يحتوي على اسماء وبيانات المتخلفين عن السداد واعداد الاسهم المبيعة او المشتراة ومقدارها، وصافي المبلغ المستحق عليه.

● شريف حمدي

### بناء وحدات سكنية وڤيلات وفندق سياحي في منطقة كوشا داستي

# الحربي: «المتحدة العقارية» تستثمر 40 مليون دينار في سوق العقارات التركي

كشف رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة الخليجية العقارية يوسف الحربي عن استثمار الشركة في سوق العقارات التركي لمشاريع عقارية بحوالي 40 مليون دينار.

يوسف الحربي

وقال لـ «الأنباء» ان الشركة بصدد الانتهاء من باكورة مشاريعها العقارية في السوق التركي خلال أكتوبر المقبل لمشروع بقيمة 3 ملايين دينار يتكون من بناء 72 وحدة سكنية على مساحة 18 ألف متر مربع، وان نسبة الأرباح المتوقعة منه تبلغ 25٪. وأشار الى ان منتصف الشهر الجاري ستبدأ الشركة في تنفيذ مشروع آخر في منطقة «كوشا داستي» في تركيا وهو عبارة عن بناء 120 ڤيلا على مساحة 45 ألف متر مربع بكلفة إجمالية تصل الى 6 ملايين دينار، وان مدة التسليم في غضون 28 شهرا.

وذكر ان ارض هذين المشروعين تمتلكهما الشركة بنسبة 100٪، وان منطقة «كوشا داستي» تعد من المناطق الاستثمارية الواعدة في تركيا، لاسيما ان السوق العقاري فيها يعد من الأسواق الواعدة والنشطة.

وحول ما إذا كانت هناك مشاريع أخرى للشركة في السوق التركي، قال الحربي، ان الشركة تعتزم الدخول في شراكة استراتيجية مع شريك تركي بنسبة 60٪ للشركة لإقامة فندق سياحي على البحر في منطقة «كوشا داستي» بكلفة 30 مليون دينار على مساحة ارض 45 ألف متر مربع وان مدة البناء 4 سنوات، ويتوقع ان يحقق عوائد سنوية بنسبة 35٪، حسب دراسة جدوي المقدمة للمشروع.

وعن التحديات السياسية التي واجهت تركيا مؤخرا، نفى الحربي ان يكون لها اي تأثير على الاستثمارات هنا، مؤكدا ان تركيا دولة تحترم القوانين، وان ما حدث ليس له اي تأثير على الإطلاق.

جدير بالذكر ان تركيا تحتضن العديد من الاستثمارات الخليجية، لاسيما التركية وخاصة في سوق العقار والذي يعتبر من القطاعات الاقتصادية النشطة والتي تحقق عوائد مغرية للمستثمرين.

● أحمد يوسف

### تعكس ثقة المجموعة بالإدارة التنفيذية للبنك

# «مجموعة بهبهاني» تستعد لزيادة حصتها في «الأهلي» بنسبة متوقعة 5٪

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان مجموعة بهبهاني تستعد لزيادة حصتها في البنك الأهلي الكويتي بنسبة متوقعة 5٪ بعد أن أرسلت طلبا لبنك الكويت المركزي للحصول على موافقته لزيادة الحصة خلال الفترة المقبلة.

وأفادت المصادر بأن زيادة حصة المجموعة في «الأهلي» تعكس ثقة المجموعة بالإدارة التنفيذية للبنك وإيمانهم بما تنتهجه من سياسة تحفظية وإدارة فعالة للمخاطر لتعزيز المركز المالي للبنك، فضلا عن نجاح «الأهلي» خلال 4 سنوات الماضية في تحقيق نتائج مالية جيدة ونمو متوازن ومستمر في الأرباح حتى خلال فترة الأزمة المالية، الأمر الذي عزز من ثقة المساهمين بسلامة وضع البنك وقوة مركزه المالي في مواجهة الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة. وذكرت المصادر أن لدى «الأهلي» رؤية استراتيجية واضحة بأن يكون واحدا من الكيانات المصرفية الكبرى والأفضل في المنطقة وهذا الهدف الاستراتيجي يمكن تحقيقه من خلال نمو البنك عن طريق رفع الكفاءة الإنتاجية واستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا المصرفية لمواكبة متطلبات النمو وإنشاء فروع جديدة خلال الفترة المقبلة حتى تغطي مختلف مناطق الكويت، لافتا إلى ان زيادة رأس المال بدورها ستساهم في تدعيم المركز المالي للبنك بما يساعد على التوسع في تمويل الأنشطة الأساسية في مختلف القطاعات، وبما يحقق مصلحة المساهمين والعملاء، الأمر الذي سينتج عنه رفع قدرة البنك وطاقته على الاستثمار وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة حصة البنك من السوق وتحقيق عوائد أعلى لمساهميه.

الجدير بالذكر ان بيانات الإفصاح الواردة بسوق الكويت للأوراق المالية تفيد بأن حصة كبار مساهمي البنك المباشرة تتضمن كلا من شركة بهبهاني للاستثمار بنسبة 9,84٪، شركة بهبهاني للاتصالات بنسبة 9,49٪، علي مراد يوسف بهبهاني بنسبة 6,02٪، شركة بهبهاني المالية بنسبة 5,030٪. أما الحصص غير مباشرة فتتضمن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بنسبة 10,13٪، مكتب تسوية وإدارة المديونيات بنسبة 9,55٪ واخيرا حصة مباشرة وغير مباشرة محمد صالح يوسف بهبهاني بنسبة 6,804٪.

● محمود فاروق

### «التجارة» تنتهي من إعداد لائحة قانون الشركات بنهاية الأسبوع الثاني من شهر رمضان

كشفت مصادر في وزارة التجارة والصناعة لـ «الأنباء» عن ان اللائحة التنفيذية النهائية لقانون الشركات التجارية ستكون جاهزة ويتم تسليمها لوزير التجارة والصناعة انس الصالح من قبل قطاع الشؤون القانونية في الوزارة في منتصف شهر رمضان المبارك على أبعد تقدير.

وأضافت المصادر ان الوزارة أخذت بعض مقترحات الجهات الحكومية ذات الصلة والجهات الأخرى من القطاع الخاص، وتسعى حاليا لعقد اجتماعات مكثفة مع بعض هذه الجهات خلال الأيام القليلة المقبلة للانتهاء من النظر في مقترحات هذه الجهات على مشروع اللائحة لإدخال بعض التعديلات منها ضمن اللائحة لتخرج بثوبها النهائي بنهاية النصف الاول من شهر رمضان.

وأوضحت المصادر ان الوزارة ترى ان كثيرا من المقترحات التي تسلمتها من بعض الجهات لا تخدم اللائحة وان الوزارة كانت تعلم جيدا هذه المقترحات التي لم يتم إدخالها ضمن مشروع اللائحة، فهي الجهة المتخصصة والأقدر من غيرها لمعرفة المشكلات أو الإشكاليات التي تحدث داخل السوق المحلي كونها يرد اليها كثير من المشكلات.

وعن بعض ملاحظات الجهات بشأن الحد الأدنى لرأسمال الشركات ذكرت المصادر ان الوزارة لم تترك ذلك اعتباطا، بل انها ركزت على الجوانب القانونية مقارنة بالجوانب الاقتصادية، وانها قد تنظر لمثل هذه الأمور في نهاية اللائحة. وكانت الوزارة خلال الفترة الأخيرة ارتأت أن تكون اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية مختصرة مما نتج عنه ورود العديد من الملاحظات من قبل هذه الجهات للوزارة، وقد أفاد مسؤول في الوزارة بأن صدور لائحة مختصرة لا يعني أنها ستكون مخلة، فالأصل أنها لا تلغي أو تعطل ولا تعدل من القانون نفسه، مشيرا إلى أنها ستكون واضحة وموجزة لما جاء في القانون.

● عاطف رمضان

### أعلى مما كان متوقعاً سابقاً بنحو 1٪ وبسبب رفع التقديرات في نمو السعودية وقطر

# الوطني: نمو قوي متوقع للاقتصاد غير النفطي الخليجي في العامين المقبلين بنحو 6٪

أشار بنك الكويت الوطني في نشرته الاقتصادية لمنطقة الخليج إلى أن ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي وتحسن ظروف القطاع الخاص سيدعمان نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لمجلس التعاون الخليجي عند نحو 6٪ سنويا بالأسعار الثابتة في عامي 2013 و2014، أي بما يماثل النمو المحقق في العام 2012، وأعلى مما كان متوقعا سابقا بنحو 1٪. ويعزى هذا التعديل في التوقعات إلى رفع التقديرات في نمو السعودية وقطر، حيث ان زخم النمو في هذين الاقتصادين بات أكبر مما كان يعتقد سابقا. ولكن النمو الاقتصادي الخليجي الإجمالي سيأتي أكثر تواضعا عند 4٪ سنويا، وذلك بسبب الانخفاض (المقرر) في إنتاج النفط. ورغم البيئة الاقتصادية الداعمة للنمو، فقد يتركز الانتباه بشكل متزايد على الحاجة لمعالجة التحديات الاقتصادية الملحة في المنطقة، وخصوصا فيما يتعلق بتوافر الوظائف والإصلاحات المالية.

ويتوقع بنك الكويت الوطني أن يبلغ متوسط أسعار النفط 100 دولار للبرميل لعامي 2013 و2014. وقد انخفضت أسعار النفط إلى ما يقارب هذا المستوى من متوسطها البالغ 113 دولارا للبرميل في الربع الأول من العام 2013، مدفوعة جزئيا بالعوامل الموسمية. ولكن نظرا للآفاق الضبابية حول الطلب على النفط، وارتفاع الإمدادات من خارج دول أوبيك، فإن المخاطر التي تواجه أساسيات سوق النفط في النصف الثاني من العام 2013 تبدو متوازنة من الجهتين. وقد جاء خفض الإنتاج النفطي في مجلس التعاون الخليجي أسرع من المتوقع، ويتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي النفطي لدول الخليج بواقع 2٪ بالأسعار الثابتة هذا العام، لكنه سيبقى ثابتا في العام 2014. لكن ذلك سيبقي الإنتاج النفطي عند مستوياته المرتفعة تاريخيا. ومع بقاء أسعار النفط عند 100 دولار للبرميل، سيكون ذلك كافيا لتمويل الإنفاق الحكومي المتزايد دون استنزاف الاحتياطيات المالية في معظم الدول الخليجية، على الأقل في المدى القريب.

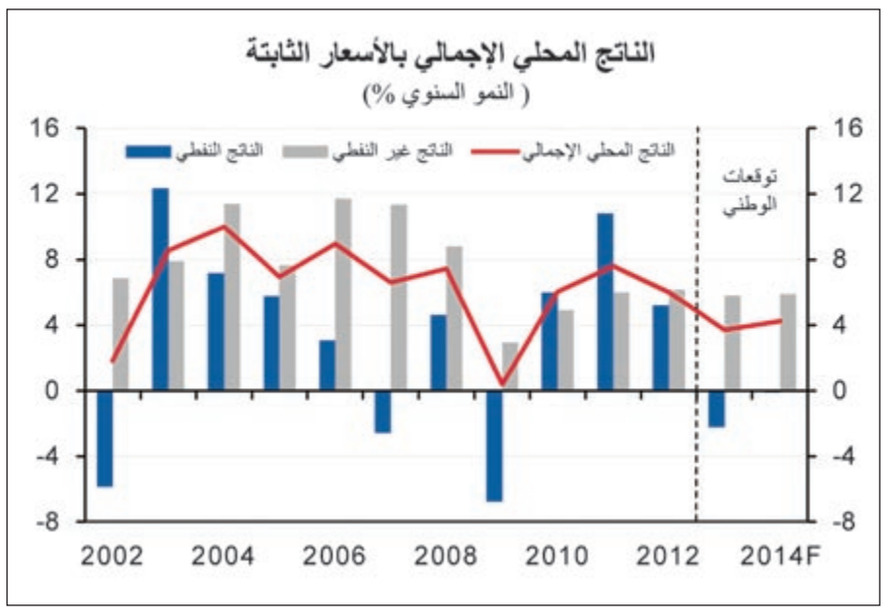


وأشار بنك الكويت الوطني إلى أن التحدي الرئيسي أمام هذه التوقعات لنمو الاقتصاد الخليجي يتمثل بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي على نحو أكبر من المتوقع. إذ قد تنخفض أسعار النفط إلى أقل بكثير من 100 دولار لفترة طويلة، ما من شأنه أن يدفع الحكومات إلى خفض برامجها الإنفاقية، بما يقوض بالتالي أحد العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي. أما التحدي الآخر (وإن كان أقل احتمالا) فهو أن يؤدي النمو القوي في القطاع الاستهلاكي إلى جانب التنفيذ السريع للمشاريع لدول مجلس التعاون الخليجي إلى تزايد الضغوط التضخمية ويفرض تحديات أمام الساسية النقدية وأسعار الصرف.

**معدل التضخم**

وفي الوقت الراهن، يبقى معدل التضخم منخفضا. وكان معدل تضخم أسعار المستهلك الموزون قد ارتفع قليلا من 2٪ في منتصف العام 2012 إلى 2,5٪ في مارس 2013، وذلك بسبب ارتفاع إيجارات السكن في قطر وارتفاع معدل التضخم الأساس في السعودية التي تشهد نموا سريعا. ولكن حتى في هاتين الدولتين، لا يتعدى معدل التضخم 4٪. كما توجد عوامل من شأنها أن تساهم في إبقاء معدل التضخم الخليجي عند 2٪ ـ 3٪ في العامي 2013 و2014، وتشمل مستواه المنخفض حاليا واستقرار أسعار المواد الغذائية عالميا والدولار الأميركي القوي نسبيا (الذي سيساعد على احتواء أسعار الواردات) ومعدلات التضخم المنخفضة عند معظم الشركاء التجاريين.

وأخيرا، يتوقع بنك الكويت الوطني أن تبقى السياسة المالية توسعية على الأرجح، مع ارتفاع إجمالي الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 6٪ إلى 7٪ سنويا في العامي 2013 و2014. ورغم أن هذه النسبة هي أقل من وتيرتها للسنوات الأخيرة، إلا أن إجمالي الفائض المالي الخليجي سيتراجع من 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي في العام 2012 إلى 5٪ في العام 2014 بسبب التراجع الطفيف في الإيرادات النفطية. وفي الوقت ذاته، ستظل السياسة النقدية أيضا تسهيلية، مع بقاء أسعار الفائدة الرئيسية على الاقراض في معظم الدول الخليجية عند مستوى 2٪ أو أدنى. كما ان العودة البطيئة إلى أسعار الفائدة المرتفعة في الولايات المتحدة ـ والتي لا تزال بعيدة بعض الشيء ـ تشير إلى أن أي تشدد في السياسة النقدية في دول الخليج سيكون على الأرجح تدريجيا، ولن يكون خلال العام الحالي.